


# المجلة العلمية

## لجامعة إقليم سبأ

مجلة علمية نصفية محكّمة

تصدر عن جامعة إقليم سبأ

ISSN :2709-2747 ( Online )

ISSN :2709-2739 ( Print )

المجلد ( 9 ) - العدد ( 2 ) - سبتمبر 2026م

Scientific Journal
University of Saba Region
ISSN :2709- 2747 ( Online )

المجلة العلمية
لجامعة إقليم سبأ
ISSN :2709- 2739 ( Print )

# متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي (دراسة وصفية وثائقية)

# University Requirements in Houthi-Controlled Yemeni Universities: A Descriptive Documentary Study

أحمد محمد الدغشي [1]
Ahmed Mohamed Al-Daghaishi

| تاريخ استلام البحث | تاريخ قبول البحث |
| --- | --- |
| 2026/8/1م | 2026/8/19م |

المجلد(9) العدد(2) سبتمبر 2026م
https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.163

(1) أستاذ أصول التربية وفلسفتها- جامعة إغدير (الحكومية)- تركيا
عنوان المراسلة : addaghashi@yahoo.com

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، من خلال الكشف عن الخلفية التي مهدت لإعادة تشكيلها، ورصد أبرز التعديلات التي طرأت عليها، وتحليل مضامينها الفكرية، وتقويمها في ضوء فلسفة التعليم الجامعي، والمعايير الأكاديمية، والأنظمة المنظمة للتعليم العالي في اليمن. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي (الوثائقي)، مع الاستعانة بتحليل المحتوى وفق المنهج النوعي، وذلك من خلال استقراء الوثائق واللوائح الجامعية ذات الصلة، ومقارنتها بفلسفة التعليم الجامعي، والمعايير الأكاديمية، والأنظمة المنظمة للتعليم العالي في اليمن وتقويمها. وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات الجامعة في الجامعات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، شهدت عملية إعادة تشكيل، شملت استحداث بعض المقرَّرات وتعديل بعضها الآخر، في إطار تحولات مؤسسية وفكرية أوسع، انعكست على أهداف هذه المقرَّرات، ومضامينها، ومرتكزاتها الفكرية. وخلصت الدراسة إلى وجود جملة من الإشكالات الجوهرية المتعلقة بمدى اتساق هذه التغييرات والاستبدالات مع فلسفة متطلبات الجامعة، والمعايير الأكاديمية لبناء المقرَّرات الجامعية، والأطر النظامية المنظمة للتعليم العالي في اليمن. وانتهت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الالتزام بفلسفة التعليم الجامعي والمعايير الأكاديمية عند تطوير متطلبات الجامعة، وتعزيز استقلالية المؤسسات الجامعية في إعداد المقرَّرات واعتمادها ومراجعتها، بما يضمن تحقيق رسالتها العلمية والتربوية، والمحافظة على جودة العملية التعليمية.

**الكلمات المفتاحية** :متطلبات الجامعة، التعليم العالي، الجامعات اليمنية، جماعة الحوثي، المناهج الجامعية، فلسفة التعليم الجامعي، المعايير الأكاديمية.

## Abstract:

This study aims to analyze the university requirements in Yemeni universities under the control of the Houthi group by uncovering the background that paved the way for their restructuring, identifying the most notable amendments introduced to them, analyzing their intellectual content, and evaluating them in light of the philosophy of university education, academic standards, and the regulations governing higher education in Yemen. The study adopted the descriptive-documentary approach, employing content analysis within a qualitative framework, by examining relevant university documents and regulations, comparing them against the philosophy of university education, academic standards, and the regulations governing higher education in Yemen, and evaluating them accordingly. The study found that university requirements in universities under the control of the Houthi group underwent a restructuring process that included the introduction of some courses and the modification of others, within the framework of broader institutional and intellectual transformations that were reflected in the objectives, content, and intellectual foundations of these courses. The study concludes that there are a number of fundamental issues regarding the extent to which these changes and substitutions are consistent with the philosophy of university requirements, the academic standards for designing university courses, and the regulatory frameworks governing higher education in Yemen. The study also emphasizes the importance of adhering to the philosophy of university education and academic standards when developing university requirements, and enhancing the independence of university institutions in preparing, approving, and reviewing courses, in a manner that ensures the achievement of their scientific and educational mission and preserves the quality of the educational process.

**Keywords**: University Requirements, Higher Education, Yemeni Universities, Houthi Group, University Curricula, Philosophy of University Education, Academic Standards.

**Copyright:** © 2026 Ahmed Mohamed Al-Daghaishi. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of Creative Commons Attribution (CC BY 4.0) license.

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

يمثل التعليم الجامعي أحد أهم الوسائط التي تعتمد عليها الدول في بناء الإنسان، وتشكيل وعيه، وتنمية معارفه، وترسيخ منظومته القيمية والوطنية؛ إذ لا تقتصر وظيفته على إعداد الكفاءات العلمية والمهنية، وإنما تمتد إلى الإسهام في تكوين الشخصية الجامعية المتوازنة، وتعزيز الانتماء الوطني، وتنمية التفكير النقدي، وترسيخ القيم والثقافة المشتركة. ومن هنا اكتسبت المقرَّرات المعروفة بـ «متطلبات الجامعة» أهمية خاصة؛ لكونها تمثل الإطار الثقافي العام الذي يشترك في دراسته جميع طلبة الجامعة على اختلاف تخصصاتهم، وتعكس في العادة فلسفة الدولة التعليمية، ورؤية المجتمع، وهويته الحضارية، وقيمه الدينية والوطنية.

وقد شهد قطاع التعليم العالي في الجمهورية اليمنية تحولات كبيرة منذ سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات منذ سنة1435هـ/ 2014م، إذ امتدت تلك التحولات إلى البنية الإدارية والمؤسسية للجامعات، كما طالت المناهج والمقرَّرات الدراسية، ولا سيما متطلبات الجامعة، من خلال استحداث مقرَّرات جديدة، وإعادة صياغة محتوى مقرَّرات قائمة، وإيجاد هياكل تنظيمية وآليات إشراف غير معهودة في النظام الأكاديمي اليمني، الأمر الذي أثار نقاشًا واسعًا في الأوساط الأكاديمية والثقافية حول طبيعة هذه التغييرات، وأهدافها، ومدى انسجامها مع فلسفة التعليم الجامعي، واستقلال الجامعات، ووظيفة متطلبات الجامعة في بناء المعرفة والهوية.

وتبرز حساسية دراسة هذه القضية في كون متطلبات الجامعة لا تستهدف فئة تخصصية بعينها، وإنما يخضع لها جميع طلبة الجامعات، الأمر الذي يجعل أثرها أوسع من غيرها من المقرَّرات، سواء من الناحية الفكرية، أو الثقافية، أو القيمية. كما أن ما شهدته هذه المتطلبات من تعديلات في ظل سيطرة جماعة الحوثي يمثل تحولًا، يستحق الدراسة والتحليل والنقد، وفق منهج علمي، يعتمد المنهج الوصفي(الوثائقي)، وتحليل المحتوى وفق المنهج النوعي، ومقارنته بالأصول

الأكاديمية المنظمة لمتطلبات الجامعة، بعيدًا عن الانطباعات أو الأحكام المسبقة.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث ليتناول متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، لمعرفة ما يجري فيها في هذا الجانب، من خلال عرض أبرز التغييرات التي طرأت عليها، وتحليل مضامينها، وتقويمها في ضوء المبادئ الأكاديمية الحاكمة لمتطلبات الجامعة، بما يسهم في تقديم دراسة علمية توثق هذا التحول، وتكشف أبعاده وآثاره الفكرية والأكاديمية.

## مشكلة البحث وأسئلته:

تمثل متطلبات الجامعة أحد المكونات الرئيسة في المنظومة الأكاديمية؛ لما تؤديه من دور في بناء الثقافة العامة للطالب الجامعي، وتعزيز هويته الدينية الجامعة، وانتمائه الوطني، وتنمية وعيه المعرفي والقيمي، في ضوء فلسفة المجتمع وقيمه وثقافته، ولذلك جرى العمل في الجامعات على تنظيمها، وفق معايير أكاديمية، تستند إلى فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه.

وقد شهدت الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي منذ سنة1435هـ/ 2014م جملةً من التغييرات الجوهرية والاستبدالات أحيانًا في متطلبات الجامعة، تمثلت في إعادة بناء محتوى مقرَّرات قائمة، واستحداث مقرَّرات جديدة، بآليات إشراف وتنفيذ، مغايرة لما استقر عليه النظام الأكاديمي في الجامعات اليمنية، طيلة مسيرتها الممتدة منذ عام 1390هـ/1970م، الأمر الذي يثير تساؤلات علمية حول طبيعة هذه التغييرات، ومرتكزاتها الفكرية، ومدى توافقها مع الوظيفة الأكاديمية لمتطلبات الجامعة، وانسجامها مع فلسفة التعليم الجامعي واستقلال الجامعات.

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في دراسة متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وتحليل مضامينها، والكشف عن أبرز التحولات التي طرأت عليها، وتقويمها في ضوء المعايير الأكاديمية التي تحكم بناء متطلبات الجامعة ووظيفتها العلمية والتربوية.

**السؤال الرئيس: ما متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي؟**

**وتفرع عنه الأسئلة الثلاثة الآتية:**

1. ما الإطار المفاهيمي والأكاديمي لمتطلبات الجامعة، والخلفية التي مهدت لإعادة تشكيلها؟

2. كيف أُعيد تشكيل متطلبات الجامعة، في ضوء المقرَّرات التي استحدثت أو غُيّرت؟

3 – ما تحليل المضامين الفكرية والمرتكزات التي قامت عليها المقرَّرات المستحدثة أو المعدلة وتقويمها، في ضوء فلسفة التعليم الجامعي، والمعايير الأكاديمية، والأنظمة المنظمة للتعليم العالي في اليمن؟

## أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. بيان الإطار المفاهيمي والأكاديمي لمتطلبات الجامعة، والخلفية التي مهدت لإعادة تشكيلها في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي.
2. رصد التعديلات التي طرأت على متطلبات الجامعة، والمقرَّرات التي استُحدثت أو أُعيد تشكيلها.
3. تحليل المضامين الفكرية والمرتكزات التي قامت عليها المقرَّرات المستحدثة أو المغيّرة وتقويمها، في ضوء فلسفة التعليم الجامعي، والمعايير الأكاديمية، والأنظمة المنظمة للتعليم العالي في اليمن.

## أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يأتي:

1. إدراك الجهات ذات العلاقة في الحكومة الشرعية للجمهورية اليمنية، مدى الأهمية المركزية التي تنبني على الاهتمام الفعلي المركّز بهذه المتطلبات، بعد القيام بدراسة موضوع معاصر، يرتبط بأحد أهم التحولات التي شهدها التعليم الجامعي في اليمن خلال السنوات الأخيرة.

2. تبصير القائمين على المؤسسات الشبابية والتربوية في الحكومة الشرعية، بمكامن خطورة متطلبات الجامعة بعد تغييرها أو استحداث بديل عنها، كي تقوم بالتركيز على تحصين فئة الشباب في المرحلة الجامعية بالخصوص، عن طريق هذه المتطلبات.

3. رصد التعديلات التي أُدخلت على متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وتوثيقها توثيقًا علميًا، يعتمد على المصادر والوثائق الأصلية، بما يساعد المؤسسات ذات العلاقة في التعليم العالي اليمني – خاصة– للالتفات إلى خطورة التراخي في صناعة هذه المقرَّرات، والمسارعة إلى إعادة النظر فيها ليتم تصميمها بأعلى مستوى علمي وتربوي ونفسي، يتلاءم مع المرحلة الجامعية.

4. الإسهام في إثراء الدراسات المتعلقة بالتعليم الجامعي في اليمن، وخاصة مايرتبط منها بالثقافة العامة، المتمثلة في متطلبات الجامعة، حيث يوفّر ذلك أرضية معرفية، عبر دراسة علمية، يمكن الإفادة منها في البحوث المستقبلية ذات الصلة.

## حدود البحث:

**الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على دراسة متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، من خلال بيان طبيعتها، ورصد أبرز التعديلات والاستحداثات التي طرأت عليها، وتحليل مضامينها، وتقويمها في ضوء فلسفة التعليم الجامعي والمعايير الأكاديمية المنظمة لمتطلبات الجامعة، دون التطرق إلى بقية المقرَّرات الدراسية أو الجوانب الإدارية التي لا تتصل بموضوع البحث.

**الحدود المكانية:** يقتصر البحث على الجامعات اليمنية الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وما صدر عنها من لوائح ووثائق ومقرَّرات ذات صلة بمتطلبات الجامعة.

**الحدود الزمانية:** يتناول البحث الفترة الممتدة منذ سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء منذ سنة1435هـ /2014م، وما تبعها من تغييرات في متطلبات الجامعة، حتى تاريخ إنجاز هذا البحث في عام1448هـ/ 2026م.

## منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث الاستفادة من أكثر من منهج علمي، وذلك على النحو الآتي:

**المنهج الوصفي:** تم استخدام المنهج الوصفي، عبر فرعين له هما (المنهج الوثائقي)، وتحليل المضمون، وذلك على النحو التالي:

1 – **المنهج الوثائقي:** المنهج الوثائقي في أقرب تعريف له هو: «الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة، ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث، ومن

ثمّ التحليل الشامل لمحتوياتها، بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث، من أدلة وبراهين، تبرهن على إجابة أسئلة البحث»[1]، وهو ما ينطبق فعليًا على هذا البحث، حيث تمّ الاستناد في تحليل التغييرات والاستحداثات التي وقعت على متطلبات الجامعة في مرحلة سيطرة جماعة الحوثي وتقويمها، إلى الوثائق المختلفة، من كتب قبل الاستحداثات والتغييرات وبعدها، وكذا وثائق في صورة ما يسمى «ملازم» حسين الحوثي، وخطب أخيه عبد الملك وأحاديثه الشفهية المسجّلة، وكذا قرارات وتوجيهات وتعميمات حوثية، هدفت جميعها إلى تنفيذ تلك التغييرات والاستحداثات، بما يحقق أهداف جماعة الحوثي وأيديولوجيتها.

2 - **منهج تحليل المحتوى**: يطلق منهج تحليل المحتوى، بوصفه فرعًا من فروع المنهج الوصفي، على تحليل المحتوى في إطار المنهج الكمّي السائد، كما أصبح يُطلق على المنهج النوعي كذلك، وإن كان لايزال يُستخدم في إطار محدود، ولكنه آخذ في الاتساع يومًا بعد آخر، ولأنه الأكثر انسجامًا مع البحوث ذات العلاقة بالفكر والفلسفة؛ فقد تم استخدامه في البحث الحالي، حيث حاصله التركيز على الأفكار والمضامين، بمعزل عن تكميمها. ومن المعلوم في دراسة مناهج البحث أن طريقة تحليل المضمون واحد «من طرق البحث القليلة العدد جدًّا، التي يمكن استخدامها كيفيًا أو كمّيًا، مما يتيح الفرصة لظهور مجموعة كبيرة من الإمكانيات المنهجية»[2]. ولقد ظل المنهج الكمّي في تحليل المحتوى سائدًا، حتى دخل المنهج الكيفي بقوّة في عالم مناهج البحث في السبعينات الميلادية، من القرن العشرين الماضي، وتأثر أسلوب تحليل المحتوى بهذه المنهجية على نحوٍ كبيرٍ [3]، وفقًا لتأكيد بعض الباحثين[4].

وقد استخدم في هذه الدراسة بهدف وصف واقع متطلبات الجامعة في الجامعات

---

(1) صالح بن حمد العسّاف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية(كما في Hill T,1969 .P.43 Way)، 1416هـ/1995م، ط الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان. ص 206.

(2) شارلين هيس- بيبر وباتريشا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية،(ترجمة هناء الجوهري)، 2011م، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص 469.

(3) غازي عنيزان الرشيدي، أسلوب تحليل المحتوى النوعي: رؤية تحليلية وممارسة عملية،1444هـ/2023م، ط الأولى، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ص20

(4) نادية سلامة هاشم، البحث الكيفي في التربية- البحث الأثنوجرافي نموذجًا مدخل إلى مناهج البحث في التربية (ضمن كتاب : مدخل إلى مناهج البحث في التربية: البحوث الكيفية/ بحوث الفعل)، تحرير نادية جمال الدّين، د.ت، د.ط، د.م: د.ن، ص 49.

اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، ورصد التغييرات الفكرية والعقدية والأيديولوجية، التي طرأت عليها وتحليلها وتقويمها.

## الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على ما أمكن من قواعد البيانات العلمية، والرسائل الجامعية، والدوريات المحكّمة ذات الصلة، لم يقف الباحث على دراسة علمية تناولت موضوع إعادة تشكيل متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بالدراسة والتحليل، سواء من حيث الخلفية التي مهدت لهذه التغييرات، أم المقرَّرات التي استُحدثت أو أُعيد تشكيلها، أم تحليل مضامينها الفكرية، أم تقويمها في ضوء فلسفة التعليم الجامعي والمعايير الأكاديمية. وقد تبين أن معظم الدراسات المنشورة انصرفت إلى موضوعات عامة تتعلق بواقع التعليم العالي في اليمن، أو جودة التعليم الجامعي، أو ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، أو تطوير المناهج والبرامج الجامعية، أو التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي اليمنية، دون أن تتناول متطلبات الجامعة بوصفها مقرَّرات مشتركة، فضلاً عن عدم تعرضها للتغييرات التي شهدتها هذه المتطلبات في الجامعات الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي.

ولعل عدم تقديم دراسة علمية سابقة لهذه الدراسة حتى زمن تقديمها للنشر، تتصل بتغيير الحوثيين أو استحداثهم متطلبات خاصة بمتطلبات الجامعة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم؛ يعود إلى واحد من احتمالين:

**الاحتمال الأول:** جزء من الباحثين يعيشون في مناطق سيطرة الحوثيين، ويخشون من عواقب الاقتراب من موضوعات كهذه، في ظل سيطرة الجماعة وسطوتها، وما اشتهرت به سلطتها، من قهر وعنف ومصادرة للحقوق والحرّيات، بكل أنواعها، وبالأخص تجاه الأكاديميين والمعلّمين.

**الاحتمال الآخر:** الجزء الآخر من الباحثين يتوزعون بين مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، بين نازحين، أو من أبناء تلك المناطق، وبين آخرين تتوزعهم بلدان المهجر- خارج الوطن- وحيث إن البحث العلمي (سيكولوجيا)؛ فربما لا يلتفت بعضهم إلى أولوية البحث في هذا الإطار، إما لأن تصوّرهم لحجم الخطورة للموضوع لايزال دون المستوى المفترض، وإما لأن البحث في هذا المجال غالبًا يتسم بالطابع التربوي الأصولي والفكري والفلسفي والأيديولوجي المعقّد، وعدد

غير قليل منهم، يؤثرون الموضوعات التقليدية، ذات الإجراءات البحثية السائدة!

وعلى ذلك فيرجو الباحث الحالي أن يُمثِّل هذا البحث نواة للبحوث ذات العلاقة في هذا المجال، وأن يتمكن بحثه من تقديم تحليل علمي وتقويم موضوعي، لتلك المتطلبات، ما أمكنه ذلك.

## متطلبات الجامعة بين التنظيم الأكاديمي وإعادة التشكيل الحوثية:

للإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة ونصّه: ما الإطار المفاهيمي والأكاديمي لمتطلبات الجامعة، والخلفية التي مهدت لإعادة تشكيلها؟ فبوسع الباحث القول المجمل: بأن المرحلة الجامعية؛ تعني تحوّلًا مفصليًا في مسار الطالب المعرفي والوجداني والمهاري (النفس حركي)، حيث ينتقل من البيئة المدرسية بتراتبيتها وأنماطها التربوية والتعليمية، وعلاقاتها التبادلية، بين المعلمين والتلاميذ، والتلاميذ والإدارة، والتلاميذ وبعضهم، وتشمل معظم مراحل المراهقة، بكل ما تشهده من تغيرات ذهنية ونفسية وجسمية وفيسيولوجية، تهيئة للانتقال إلى المرحلة الجامعية بكل ما تعنيه من ولوج بيئة تربوية وتعليمية جديدة، تتغير فيها العناوين والمصطلحات والمفردات، وأنماط العلاقات، والمستوى العلمي للهيئة التدريسية، علاوة على اختلاف طبيعة المقرَّرات شكلًا وموضوعًا.

كعُرف عالمي- تتوزع المقرَّرات الجامعية على فئات خمس هي:

1. متطلبات الجامعة
2. متطلبات الكلية
3. متطلبات القسم (التخصص العلمي)
4. متطلبات إجبارية، وأخرى اختيارية (على مستوى القسم)
5. متطلبات سابقة ولاحقة ومصاحبة

ومع أن هذه الدراسة تركّز على الفئة الأولى فقط (متطلبات الجامعة)؛ إلا أن الإشارة جديرة هنا بتوضيحها إجرائيًا، في ضوء الفئات الأخرى. وذلك النحو التالي:

1. **متطلبات الجامعة:** تعرّف متطلبات الجامعة بأنها تلك المقرَّرات الدراسية العامة، الملزم بها جميع طلبة المرحلة الجامعية (بكالوريوس وليسانس)، بصرف النظر عن تخصصاتهم، وتتوزع بين متطلبات تعزّز الولاء للمجتمع وعقيدته

وحضارته وقيمه، وأخرى تكسب الطالب المهارات المعرفية والحياتية اللازمة لتحقيق القدرة على الاتصال والتفاعل مع المواقف الحياتية المختلفة. وتمثّل هذه المقرَّرات بجملتها هدف الجامعة ورؤيتها ورسالتها، بل فلسفة المجتمع وهويته وعقيدته وقيمه وثقافته، كما تعكس قواسم الاشتراك بين الطلبة الجامعيين، أو ما يُعرف في الأصول التربوية بالمستوى العام الاجتماعي من الثقافة.

2. **متطلبات الكلية:** وهي تلك المقرَّرات الملزم بها جميع طلبة الكلية، بصرف النظر عن تخصصاتهم وأقسامهم العلمية، حيث فيها من العمومية للتخصص العام في الكلية، ما يجعلهم يشتركون في قدر من ذلك، ولكنها أقل عمومية، من متطلبات الجامعة.

3. **متطلبات القسم (التخصص العلمي):** وهي تلك المقرَّرات العلمية، على طلبة القسم العلمي (المختص)، بحيث لا يشاركهم فيها غيرهم، من التخصصات والأقسام في الكلية، وتُعنى بالجانب العلمي المباشر في التخصص.

4. **متطلبات إجبارية، وأخرى اختيارية:** والإجبارية هي تلك المقرَّرات، التي تتوزع في إطار القسم العلمي المختص، بواقع ساعات محدّدة، ويلزم الطالب بدراستها جميعها، أما المقرَّرات الاختيارية، فهي تلك التي يمكنه أن يختار من بينها، ما يناسبه في تخصصه، من حيث جوانب ميوله، وربما قرب المقرَّر أكثر من تخصصه الدقيق، بواقع ساعات محدّدة، يسمح بها النظام الأكاديمي المعتمد. ويمكن للمقرَّرات الاختيارية، أن تتجاوز القسم إلى الكلية أو الجامعة، في بعض الأنظمة الاكاديمية (وهي ما يطلق عليه البعض المقرَّرات الحرّة).

5. **متطلبات سابقة:** وهي تلك المقرَّرات السابقة للمقرَّر المراد دراسته، أي تلك التي يفترض أن يكون الطالب قد درسها، قبل تسجيله للمقرَّر الجديد، لكي يتمكن من الانتقال الطبيعي إلى المستوى الأعلى، لتوفر ارتباط نفسي أو منطقي بين المقرَّرين، بحيث لا يمكنه أن يبدأ بالأخير قبل الأول.

ورغم أن مسار متطلبات الجامعة قائم بالنسبة للجامعات اليمنية- ويكاد يكون ذلك أمرًا متفقًا عليه بالجملة- منذ تأسيس الجامعات الحكومية، ثمّ الأهلية في البلاد، كجزء من عُرف أكاديمي عربي وإسلامي وعالمي؛ إلا أن ثمّة ما قد تقتضيه بعض التطورات في الجانب الفني والتقني، كإضافة مقرَّر الحاسوب مثلاً، بعد أن لم يكن ذلك قائمًا في مراحل سابقة، أو إضافة مقرَّرات أو ساعات أخرى، في بعض الجامعات الأهلية، تمشيًا مع سياساتها الأكاديمية أو التخصصية

الغالبة للجامعة؛ إلا أن الجديد في الحقبة الحوثية؛ السعي نحو فرض بعض المتطلبات الجديدة، ذات الصبغة الأيديولوجية (الخاصة)، الغريبة على المجتمع اليمني، في ضوء الثابت من معتقداته وفلسفته الفكرية والثقافية والاجتماعية، علاوة على كونه معروفًا بتنوّعه «المذهبي»- مثلاً- كما أن هناك بعض عناوين تلك المقرَّرات السابقة، لحقتها تغييرات جوهرية كاملة في محتوياتها، كما هو الشأن مع مقرَّر الثقافة الإسلامية، بما يُخالف الفلسفة الأكاديمية والتربوية للجامعات اليمنية، بل المنظومة الفكرية العامة في المجتمع اليمني وثقافته وقيمه الوسطية، وفلسفته الاجتماعية والوطنية – كما سنرى لاحقًا- . وفي سبيل تحقيق ذلك استحدث الحوثيون عمادة جديدة – وليس وحدة أو قسمًا فقط- تسمى (عمادة المتطلبات الجامعية)، خارج هيكل الجامعة الإداري والأكاديمي المتعارف عليه! بهدف تبني بعض المقرَّرات الجديدة الهادفة، أو إضافة كمٍّ هائل من المحتويات الجديدة، الهادفة إلى نشر فكر أيديولوجي خاص، في الوسط الأكاديمي والطلابي، على مستوى الجامعات الحكومية والخاصة وكليات المجتمع، بل بلغ الأمر بعد ذلك مستوى الدراسات العليا- كما سنرى- بهدف تنشئة جيل جديد، ذي ثقافة جديدة مختلفة، عن ثقافة المجتمع اليمني، المنبثقة عن دينه الوسطي الحنيف، ومسلك تدينه المعتدل، وتنشئته الوطنية السويّة.

وبصورة عامة؛ فإن فرض مقرَّرات جامعية، على نحو من الصناعة الحوثية «الخاصة»، سواء كانت متطلبات جامعية، أم متطلبات كلية، أم مقرَّرات تخصصية؛ يمثّل هدفًا استراتيجيًا، يبذل الحوثيون في سبيل تحقيقه كل ما بوسعهم، سواء عبر المؤسسات النظامية كوزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، أم عبر مؤسساتهم الموازية وما أكثرها. وهنا لعل من المناسب الإشارة إلى رواية أحد الأساتذة الجامعيين، الذين فرض عليهم الحوثيون المشاركة القسرية، فيما يسمّونه «دورة ثقافية» في أواخر سنة 2024م، وكان عدد المشاركين في تلك الدورة – حسب الأستاذ المشارك فيها- يصل إلى نحو (80) أستاذًا جامعيًا، من مختلف التخصصات، ومن خريجي مختلف جامعات العالم، فقد كتب مذكراته في تلك الدورة، التي قضى فيها ثمانية أيام، وأشار إلى أنه في اليوم الأخير قائلاً: «في حين كان المشاركون لايزالون في محافظة صعدة، قُبيل عودتهم إلى صنعاء، أخذوا إلى «زيارة» إحدى الشخصيات الحوثية، ويسمّى عبد السلام المميّز، ليلقي عليهم محاضرة عنوانها (الحرب الناعمة)، في إشارة إلى أن أعداء الحوثيين والشيعة والإسلام، يشنون حربًا ثقافية فكرية (غير عسكرية)، ومن ذلك سيطرتهم على المقرَّرات

الجامعية، لكنه كشف في سياق حديثه أمام الأساتذة المشاركين في الدورة، عن امتلاك الحوثيين ما وصفه « خطة لتوحيد المقرَّرات الدراسية في الجامعات» وهو ما قطع الحوثيون فيه النسبة الغالبة عمليًا، وهنا فُتِح باب النقاش مع المشاركين، بوصفهم من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، فأجمع عدد منهم على أن من واجب الدولة وضع الأطر العامة والرقابة على العملية التعليمية، ولكن ليس من بين ذلك فرض مقرَّرات محددة على الجامعات، كون ذلك يتعارض مع قانون الجامعات واستقلالها الأكاديمي؛ إلا أن المتحدث رفض ذلك الرأي، ورد بانفعال واضح قائلاً: « إن الظروف التي تمر بها البلاد ،وما وصفه بالحرب الناعمة تفرض على الحكومة التدخل المباشر في وضع المقرَّرات، وعدم ترك الأمر للجامعات» [1]، وهنا اعترض أحد الأساتذة موضحًا أن بإمكان الدولة وضع توصيفات عامة للمقرَّرات تلتزم بها الجامعات، مع ترك حرية اختيار المراجع والكتب المناسبة لكل جامعة، لكن حتى هذا المقترح لم يلق قبولًا لدى المتحدث، بل رد بسخرية قائلاً: «إنهم يعرفون أساتذة الجامعات جيدًا، وإن الأستاذ إذا أُعطي توصيفًا للمقرَّر فإنه سيختار الكتاب الذي يريده بالطريقة التي تناسبه»، مضيفًا أنهم تنبهوا إلى هذه «الحيلة» - بحسب تعبيره-! وهو يعي ما يقول تمامًا، حيث فرضوا فعليًا وضع المقرَّر ومفرداته ومحتواه بالكامل، ليقتصر دور الأستاذ على تقديمه للطلاب، كما هو، على نحو التزام حرفي بمحتواه! [2].

ويعلّق ذلك الأستاذ كاتب المذكرات على كلام المحاضر الحوثي بالقول:» وقد أدركت أن ما طرحه عبدالسلام المميز خلال الدورة لم يكن مجرد اجتهاد شخصي أو رأي عابر، بل كان يعكس توجهًا حوثيًا عامًا في التعامل مع التعليم الجامعي وإعادة تشكيله بما يخدم أهداف الجماعة، وقد تأكد لي ذلك من خلال ما جرى في لقاء جمع وكيل وزارة التعليم العالي [السابق] في حكومة الحوثيين عبدالله الشامي، بمدرسي مقرَّرات «الثقافة الوطنية» و»الصراع العربي الإسرائيلي» و»الثقافة الإسلامية»، وهم المدرسون الذين جرى اختيار معظمهم وفق معايير حوثية، وكان أغلبهم من خارج إطار أعضاء هيئة التدريس

(1) صحيفة المصدر أونلاين https://almasdaronline.com/articles/346118، أستاذ جامعي يتذكّر تفاصيل ثمانية أيام في دورة حوثية (7)،2026/6/27م ، المرجع السابق.
(2) صحيفة المصدر أونلاين، أستاذ جامعي يتذكّر، (7)،2026/6/27م، المرجع نفسه.

المعتمدين في الجامعات» [1]. والواقع أن ذلك ما يتم تنفيذه عمليًا، ويكاد يكون في مراحله الأخيرة.

## إعادة تشكيل متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي:

وللإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة عن الكيفية التي أعاد بها الحوثيون تشكيل متطلبات الجامعة، التي استحدثت أو غُيِّرت، في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي؛ فإن ذلك يقتضي بيان أن متطلبات الجامعة ظلّت طيلة حقبة ما قبل الحوثية، سواء في جامعة صنعاء، أم غيرها من الجامعات اليمنية الحكومية؛ مستقرة على أربعة مقرَّرات هي:

1. الثقافة الإسلامية
2. اللغة العربية ( 1و2)
3. اللغة الإنجليزية (1و2)
4. مهارات الحاسوب

حيث لم تتغير إلا في الحقبة الحوثية، فأصبحت ست مقرَّرات، طبّقت في جامعة صنعاء، وتبعتها في ذلك بقيّة الجامعات الحكومية والأهلية وكليات المجتمع، وما في حكمها، في إطار المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، فإلى جانب الأربعة السابقة؛ أضيف مقرَّران آخران هما: الصراع العربي الإسرائيلي والثقافة الوطنية، وبذلك غدت ست مقرَّرات، بإجمالي 16 ساعة، على النحو التالي:

1. الثقافة الإسلامية (ساعتان)
2. اللغة العربية (1 و2) 4 ساعات
3. – اللغة الإنجليزية (1و2) 4 ساعات
4. مهارات الحاسوب (ساعتان)
5. الصراع العربي الإسرائيلي (ساعتان)
6. الثقافة الوطنية (ساعتان)

ورغم تشكيل ما سميّ بـ(عمادة المتطلبات الجامعية)؛ فإن مما تجدر الإشارة

(1) صحيفة المصدر أونلاين ، أستاذ جامعي يتذكّر، (7)،2026/6/27م، نفسه.

إليه أن ثلاثة من هذه المقرَّرات هي ( الصراع العربي الإسرائيلي والثقافة الإسلامية والثقافة الوطنية)؛ لا تخضع للإشراف عليها، أو تكليف مدرّسيها، من قبل هذه العمادة، أو من قبل وزارة التعليم العالي، أو نيابة شؤون الطلبة، أو الشؤون الأكاديمية في الجامعة، أو أية كليّة أو جهة أكاديمية تحمل صفة رسمية في إطار الجامعة، رغم أنها جميعا باتت في نطاق سيطرة الحوثيين؛ بل يشرف عليها مباشرة ويعيّن مدرسيها، ويشرف على أدائهم ويقوّمهم؛ ما يسمّى بمكتب الإرشاد في أمانة العاصمة، التابع للجماعة مباشرة، وهو الذي يديره أحد كوادرها غير الأكاديميين، ويدعى قيس الطل. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المكتب هو المعني بالإشراف على سائر الأنشطة التحشيدية والتعبوية والتعميمات الصادرة عن الجماعة والموجهة إلى خطباء المساجد وغيرهم، كما هو من يتولى الإشراف على إحياء المناسبات الحوثية المختلفة، بما فيها تلك المناسبات الأشدّ صخبًا واستغلالًا، كيوم الغدير وعاشوراء و»المولد النبوي» ويوم الشهيد وذكرى الصرخة.

وبعد تعيين حسن الصعدي وزيرًا للتربية والتعليم والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)، في 1446/2/8هـ/ 2024/8/12م، ضمن ما سمّاه الحوثيون حكومة التغيير والبناء؛ أصدر الصعدي تعميمًا وزاريًا في 11/26/ 1446ه / 2025/5/24م، موجّهًا إلى رؤساء الجامعات الحكومية والأهلية، وكذا عمداء كليات المجتمع الحكومية والأهلية نصّ على « ضرورة الموافقة المسبقة من الوزارة على تكليف أعضاء هيئة التدريس للمقرَّرات الثقافية (الثقافة الإسلامية- الصراع مع العدو الإسرائيلي – الثقافة الوطنية)»[1]، مؤكّدًا لتلك الجهات الموجّه إليها التعميم، على أن « يتم الالتزام بما ورد أعلاه، وتتحملون مسؤولية المخالفة»[2].

## تحليل المضامين الفكرية والمرتكزات التي قامت عليها المقرَّرات المستحدثة أو المغيّرة وتقويمها:

(1) وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)- مكتب الوزير، تعميم عن «تدريس المقرَّرات الثقافية»(متطلبات الجامعة)،برقم 2014م، وتاريخ 1446/11/16ه، الموافق 2025/5/24م (وثيقة منفصلة).

(2) وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)، تعميم عن»تدريس المقرَّرات الثقافية» (متطلبات الجامعة)، المرجع السابق.

وللإجابة على السؤال الثالث المتعلِّق بتحليل المضامين الفكرية والمرتكزات التي قامت عليها المقرَّرات المستحدثة أو أعيد تشكيلها، وتقويمها، وفق منهج تحليل المحتوى النوعي- كما سبقت الإشارة فيما تقدّم- فإننا إذا استثنينا مقرَّرات اللغة العربية و اللغة الإنجليزية ومهارات الحاسوب، من إشراف مكتب إرشاد الجماعة (الحوثية)، أو وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي (الحوثية)، حيث ترك الأمر للكليَّات المعنية؛ فللباحث أن يدرك أن ذلك يرجع إلى كون هذه المقرَّرات لا تحمل الطابع الفكري والأيديولوجي، الذي تحمله المقرَّرات الثلاثة الأخرى، وهي الصراع العربي الإسرائيلي والثقافة الإسلامية والثقافة الوطنية، وهي التي سيخصّص الباحث لها الصفحات التالية، وذلك على النحو التالي:

## 1. مقرَّر الصراع العربي الإسرائيلي:

فرض الحوثيون في المناطق الخاضعة لسيطرتهم منذ سنة 1438هـ/ 2017م، على طلبة الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة وكليات المجتمع المقرَّرات الثلاثة ذات الطابع الفكري والأيديولوجي المشار إليها، ومنها مقرَّر الصراع العربي الإسرائيلي هذا. والغريب في الأمر أن تسميته على هذا النحو؛ تأتي مخالفة لما دعا إليه مؤسس الحركة الحوثية حسين بدر الدّين الحوثي (ت:1425هـ/2004م)، حين عدّ هذا العنوان تعبيرًا عن مرحلة الصراع القائمة، على خلاف ما ينبغي أن يكون عليه الحال، من كون الصراع عربيًا إسرائيليًا. فيقول: «نحن نقول أحيانًا وبعض الكُتَّاب يقولون: [الصراع الإسلامي الإسرائيلي]، وهذه عبارة مغلوطة، لا يمكن أن يُسمى الصراع مع إسرائيل [صراعًا إسلاميًا إسرائيليًا]، لو كان الإسلام هو الذي يصارع إسرائيل، لو كان الإسلام هو الذي يصارع اليهود، لو كان الإسلام هو الذي يصارع الغرب لما وقف الغرب ولا إسرائيل ولا اليهود لحظةً واحدةً أمام الإسلام، لكن الذي يصارع إسرائيل، ويصارع اليهود من هم؟ مسلمون بغير إسلام، عرب بغير إسلام، صرعوا الإسلام أولًا هم ثم اتجهوا لمصارعة إسرائيل بعد أن صرعوا الإسلام هم من داخل نفوسهم، من داخل أفكارهم، من جميع شؤون حياتهم، ثم اتجهوا لصراع اليهود، تلك الطائفة الرهيبة، فأصبحوا أمامها عاجزين أذلاء مستكينين مستسلمين مبهوتين؛ لأنهم لم يهتدوا بهذا الكتاب العظيم؛ لم يرجعوا إلى هذا الكتاب الكريم، فأصبحوا كما نرى. فالصراع هو صراع عرب مع يهود، صراع مسلمين بدون إسلام مع يهود، وليس صراعًا إسلاميًا. نحن عندما نرجع إلى صدر الإسلام أيام

النبي (صلوات الله عليه وعلى آله) نرى أنه استطاع أن يقضي على اليهود – وهم هم اليهود في خبثهم ومكرهم – استطاع أن يقضي عليهم، على هامش جهاده مع الكافرين، وليس اتجاهًا محددًا ورأسيًا ضد اليهود، بل على هامش حركته العامة، استطاع أن يقضي عليهم، واستطاع أن يحبط كل مخططاتهم، ومؤامراتهم على هامش حركته العامة»[1].

ويؤكد ذلك في موضع آخر قائلاً: «ألسنا نقول: إن الصراع [صراع عربي إسرائيلي]، والعرب يقولون هكذا: [صراع عربي إسرائيلي] العرب أو المسلمون بصورة عامة...، الإسرائيليون استطاعوا أن يخلقوا وعيًا يهوديًا داخل إسرائيل فيما يتعلق بالصراع مع العرب أفضل بكثيرٍ مما يعمله العرب، بل لا يعمل العرب شيئًا.

أين هي المناهج الدراسية التي تربي أبناءنا على أن يحملوا عداوة لأمريكا وإسرائيل؟ أن يحملوا عداوة لليهود والنصارى؟ أين هو العمل – من أي وزارة – الذي يجعل هذا الشعب بمستوى أن يصمد ولو شهرًا واحدًا فيما لو دخل في حرب مع إسرائيل؟ لا شيء»[2].

وكان المتوقّع – بناءً على ذلك- أن يأتي المقرَّر مبنيًا على الرؤية الصحيحة المنشودة، التي دعا إليها مؤسس الحركة الحوثية، أي «الصراع الإسلامي الإسرائيلي»، حيث يرى أنها ظلّت غائبة طيلة العقود السابقة، قبل أن يشهد تمكن جماعته من السيطرة على مفاصل التربية والتعليم، والتعليم العالي، من جهة، وقبل تمكّن المقاومة الإسلامية في فلسطين، وحليفها «حزب الله» بالخصوص، ومن ورائهما طهران، من تحقيق منجزات، لم تكن قد تحققت على ذلك النحو، في حياة حسين الحوثي، من جهة أخرى، ولكن هذا ما لم يحدث، وظلَّ عنوان المقرَّر كحاله قبل ذلك، ولم نجد لذلك تسويغًا في الكتاب الذي بين أيدينا، في أيّ موضع، بل مضى العنوان للمقرَّر سنة بعد أخرى على وضعه التقليدي القديم «الصراع العربي الإسرائيلي»!

وفي1445/2/13هـ/ 2023/8/29م، أصدرت وزارة التعليم العالي الخاضعة لسيطرة الجماعة في صنعاء تعميمًا على كل الجامعات الخاضعة لسيطرتها، ألزمتها فيه بتقرير

(1) حسين الحوثي، ملزمة يوم القدس العالمي،1422/9/28هـ، ص11.
(2) حسين الحوثي، ملزمة يوم القدس العالمي، المرجع السابق, ص35.

مادة الصراع العربي الإسرائيلي (2)، تحت عنوان: (طبيعة الصراع مع أهل الكتاب)، على جميع طلبة الدراسات العليا، في مختلف التخصصات. ومع أنه لم يعد مستغربًا حرص الحوثيين على الشحن الأيديولوجي والتعبئة الطائفية، عبر المناهج والمقرَّرات والكتب، وسائر الأنشطة، التي يتمكنون من تنفيذها؛ لكن الإشكال فيما يتعلّق بتقرير هذا المقرَّر على طلبة الدراسات العليا (الدكتوراة) بدا مركّبًا، إذ إن العُرف الأكاديمي في جميع الجامعات، التي تفرض متطلبات جامعة على طلبتها؛ يقتصر على المرحلة الجامعية، بحيث لا علاقة لهذه المتطلبات بمرحلة الدراسات العليا، بشقيها (الماجستير والدكتوراه، وحتى الدبلومات الخاصة)، ومن جانب آخر فإن الحوثيين قاموا – في إطار توجههم الجديد- بإصدار قرار قضى 1445/8/18هـ/ 2024/2/28م بإلزام طلبة الدراسات العليا بنشر بحث للماجستير، ينشر في مجلة جامعة صنعاء، وبحث للدكتوراه، ينشر في مجلة خارجية[1]، وهو ما يعني – وفق ما كانوا أعلنوه- تغيير سياسة دراسة المقرَّرات في مرحلتي الماجستير والدكتوراة، إلى نظام البحوث المنشورة، والاقتصار على رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراة، لأمر الذي يبعث على التساؤل فيما يتعلّق بقرار إلزام طلبة الدراسات العليا، بدراسة مقرَّر الصراع العربي الإسرائيلي (2)؛ إذ كيف يُفرض مقرَّر- بمستوى متطلب جامعي- في هذه المرحلة، خاصة بعد أن أصبح التوجّه الأكاديمي في الدراسات العليا- ونعني الدكتوراة هنا تحديدًا- مختلفًا كليّة، بعد استبدال المقرَّرات فيها ببحث أو بحثين فعليًا؟ وهل يُعقل أن هذا المقرَّر ومحتواه يحتل تلك الأهمية التي تؤهله ليصبح مقرَّرًا استثنائيًا وحيدًا، على طلبة الدكتوراة؟ ولكن كل تلك التساؤلات قد تزول حين نعود لنستحضر الدافع الأيديولوجي المباشر الذي يقف وراء قرار استثناء هذا المقرَّر، حيث أفصح الحوثيون في التعميم السابق المشار إليه، الصادر في 2023/8/29م، أن هذا المقرَّر (الصراع العربي الإسرائيلي) أصبح ذا تأثير كبير على العدو الصهيوني، وأن هناك تقريرًا إسرائيليًا يشكو من تأثيره في الجامعات المسيطر عليها من قبل الحوثيين[2]! وهي دعوى إعلامية مرسلة، يعوزها التحقيق

(1) جامعة صنعاء (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)- الإدارة العامة لشؤون مجلس الجامعة، تعميم بشأن إلزام طلبة الدراسات العليا الجدد (ماجستير ودكتوراة) بنشر بحث، 2024/2/28م (وثيقة منفصلة).

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين)،- مكتب نائب الوزير، تعميم بشأن الاستمرار في مادة الصراع العربي الإسرائيلي لطلاب البكالوريوس، وإضافة

والإثبات، وفق منطق البحث العلمي.

جاء الكتاب في طبعته الأولى 1438ه/2017م في 124 صفحة. وفي طبعته الثانية (رغم عدم الإشارة إلى أيّ من بيانات النشر) في 80 صفحة، أمّا في طبعته الثالثة 1444ه/2023م؛ فجاء في 261 صفحة. ويُلاحظ في الكتاب بطبعاته الثلاث؛ الحرص البيّن على التسويق للأجندة الإيرانية وأدواتها مثل حزب الله اللبناني وجماعة الحوثي، مع محاولة إدراج الحركات الفلسطينية المجاهدة إلى جانبها، كي لا يبدو الأمر فجًّا وفاقعًا أكثر من الناحية الطائفية، أمّا طريقة تأليف الكتاب- إن صحّ التعبير- فجاءت في جملتها – على نحو أسلوب (وعظي) توجيهي مباشر، غير منسجم مع ثقافة الفئة المستهدفة ومستواها العلمي المفترض، ومع مستوى التأليف المفترض كذلك للمرحلة الجامعية، ثم طلبة الدراسات العليا، وما ذلك إلا لأن الكتاب في مجمله يكاد يكون مستلًا من ملازم مؤسس الحركة الحوثية حسين الحوثي[1]، كما لوحظ وضع 14 اسمًا،10، في الطبعة الأولى، منهم كمؤلفين (لاحظ أن الكتاب لا يتجاوز 124 صفحة من بدايته إلى نهايته، في تلك الطبعة)، بعضهم مصنّف على الجماعة، في حين أقحمت معهم أسماء لا علاقة لها بالسلك الأكاديمي ابتداء، مثل يحيى قاسم أبو عواضة، جامع ملازم مؤسس الجماعة حسين الحوثي، وعدنان أحمد الجنيد الشهير بتصدّر التبشير بالأيديولوجيا الحوثية في محافظة تعز، المختلفة فكرًا ومذهبًا مع الفكر الحوثي ومذهبه، على حين عُدّت الأسماء الأربعة المتبقية كمراجعين، حسبما ظهر من تصنيف قائمة المؤلفين والمراجعين! أما الطبعة الثانية، فخلت من ذكر أيّ أو مؤلف أو مراجع مطلقًا، في حين جاءت الطبعة الثالثة خلوًا من بعض تلك الأسماء، وحذفت قائمة المراجعين كلها، واستبدلت بعض أسماء من وصفوا بالمؤلفين في الطبعة الاولى، بدءًا بالاسم الأول محمد يحيى الماخذي، الذي استبدل باسم علي يحيى شرف الدّين (الذي أضحى نائبًا لوزارة التعليم العالي- حينذاك-) لديهم. مرورًا بالجنيد! وللمرء أن يدهش من هذا العرف

مادة الصراع العربي الإسرائيلي (2) لطلاب الدراسات العليا،2023/8/29 (وثيقة منفصلة).

(1) راجع: محمد يحيى الماخذي وآخرون، الصراع العربي الإسرائيلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء )ـ ،1438هـ- 2017م، ط الأولى، وعلي يحيى شرف الدّين وآخرون، الصراع العربي الإسرائيلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)، 1444ه/2023م، ط الثالثة، صنعاء: الجيل الجديد ناشرون.

الجديد غير المألوف في عالم التأليف- إن كان ثمّة تأليف فعلي- حيث إن الكتاب في طبعته الثالثة ليس جديدًا كليّة، وإن زادت كمية محتواه، وذلك أمر معروف، من طبعة إلى أخرى، غير أن استبدال أسماء من وصفوا بالمؤلّفين -بمن فيهم الاسم الأول- بآخرين؛ لهو النمط الجديد بالكامل – في عالم التأليف-!

وحاصل القول ومن خلال الوقوف على محتويات الكتاب ومادته وحجمه، وقراءته بقدر من التمعّن؛ يدرك كل متابع أن الهدف الأساس من المقرَّر بقسميه (1) و(2)، سواء على طلبة المرحلة الجامعية أم الدراسات العليا؛ خدمة توجه الجماعة وأيديولوجيتها، قبل أن يكون للموضوع علاقة فعلية بالصراع العربي الإسرائيلي.

## 2 - مقرَّر الثقافة الوطنية:

جاء متطلّب الثقافة الوطنية في 117 صفحة، حسب الطبعة الأولى 1438هـ-2017م[1]، وكان أشبه بالكتاب التاريخي عن اليمن القديم، وفي صدر الإسلام، بحيث احتل ذلك نصف الكتاب بالتمام، وجاء ما تبقى في جملته مستلًا من ملازم مؤسس الجماعة حسين الحوثي، مركزًا على ما يصفه بالتزعة الاستعمارية للمشروع الأمريكي، في مقابل ما يصفه الكتاب بالمشروع القرآني، وضرورة الاعتصام بحبل الله وفق المفهوم الحوثي. ويُلاحظ أن الكتاب أغفل بُعد التنوع الفكري والمذهبي في اليمن وصوّرها نمطًا فكريًا ومذهبيا واحدًا، هو المذهب الزيدي الهادوي الجارودي، لا سواه، وتلك- فضلاً عن أنها مغالطة للتاريخ والواقع- فإنها تسهم في تمزيق النسيج الاجتماعي، وتعزّز النزعات المذهبية والتعصب الطائفي. ويتضح ذلك في الصفحات الأخيرة من الفصل الثاني وعنوانه: (اليمنيون ودورهم الريادي في الإسلام)، وبالأخص (ص54-57 )تحت

(1) على خلاف طبعة 1439هـ-2019م، تلك التي جاءت في 215 صفحة ،بعد أن أضيفت إليها ثلاثة فصول جديدة، فصلان في البداية وفصل في النهاية، ومما تضمنه الفصل السادس المضاف في آخر الكتاب عدّ الحكم العثماني في اليمن احتلالًا ص 197، كما الاحتلال البريطاني المقرون به في هذه الطبعة ص200. ولم يعد ذلك غريبًا بالنسبة للفكر الهادوي الجارودي؛ إذ إنه يعدّه غير مشروع ابتداء، بعيدًا عن أي منطق فلسفي، يرى فيه وجودًا أجنبيًا مثلاً أو نحو ذلك، بل لكونه ينازع الهادويين- وليس اليمنيين بمختلف أفكارهم ومذاهبهم- حقهم في الحكم، من منطلق احتكار الحق في ذلك لسلالة البطنين، كما هو مقرَّر في الأدبيات الهادوية، لدى سلف الحوثيين، وكما هو ممارس عمليًا اليوم في حكم خلفهم الحوثيين.

عنوان: «أهل اليمن مع أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»[1]، وإقحام «أهل بيت رسول الله» – صلى الله عليه وسلم- في سياق كهذا – بمعزل عن دلالة المصطلح ومن يشمل- لا مسوّغ موضوعي له سوى المترع «الشيعي» المذهبي الخاص، ذاك الذي يرتكز على الصراع التاريخي بين الهاشميين وخصومهم، بدءًا من علي – رضي الله عنه- على نحو يكرّس المظلومية للهاشميين، بهدف إقناع القارئ- وهو الطالب الجامعي هنا- بأنهم سُلبوا حقهم في الولاية، وأن من شروط محبتهم منحهم وذريّتهم حق الولاية والحكم، بلا منازع، كتدليل على حقيقة الحبّ لهم وولائهم، وأن الحوثيين اليوم هم من ينبغي صرف ذلك إليهم، كونهم ينتمون إلى تلك السلالة، وقد غدوا حاكمين فعليين! ويتأكد ذلك المترع الأحادي الهادف إلى تكريس المظلومية، بهدف إقناع القارئ بمشروعية حصر الحكم في البطنين، بما ورد تحت عنوان: «خامسًا: أهل اليمن والإمام الهادي (عليه السلام)»[2]، حيث صوّر الكتاب أن مقْدَم الهادي يحيى بن القاسم الرسّي كان سنة (280 هـ)، جاء بطلب من اليمنيين كآفة، من مختلف المناطق اليمنية شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا ووسطًا وبموافقتهم، وأقام دولة عادلة على ربوع اليمن كآفة! وبذلك فكأنه لم يسعَ لفرض مذهبه عليهم بالقوة والسيف والغزوات التي يفاخر بها وأتباعه، وإنما بطلب منهم جميعًا. يقول الكتاب تحت العنوان السابق:

*«عندما عمت الفتن أرجاء اليمن بسبب الأفكار المنحرفة والسياسات الظالمة من قبل بني العباس؛ تحرك رجالات اليمن الشرفاء صوب مدينة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) (سنة 298هـ)[3]، وجاؤوا بالإمام الهادي (عليه السلام)، الذي لبّى دعوتهم، وهب لنصرتهم، وهم أيضًا قاموا بنصرته والجهاد معه، وأقاموا في ربوع اليمن الميمون دولة إسلامية عادلة، عمّ فيها الخير والأمن والأمان»*[4]، وذلك مجاف لحقائق التاريخ وشواهد الواقع، فلم يطلب منه سوى عدد محدود جدًا من القبائل، وفق ما جاء في سيرة الهادي ذاته، تلك

(1) راجع: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)، الثقافة الوطنية،1438هـ- 2017م، ط الأولى، د.م: د.ن، ص 54-57.

(2) انظر: الثقافة الوطنية،1438هـ- 2017م، ط الأولى، المرجع السابق، الفصل الثاني، ص 58.

(3) هكذا والصواب 280هـ، وليس 298هـ، وإنما هذا الأخير تاريخ وفاته.

(4) الثقافة الوطنية، 1438هـ- 2017م، ط الأولى، مرجع سابق، ص 58.

التي دونها ابن عمه وصاحبه علي بن محمد عبيد الله العباسي العلوي، وهو المستند الوثائقي الأول لدى مؤرخي الهادوية قبل غيرهم، حيث قال العلوي في مستهل الكتاب:

«وكان الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ...قد استدعي من الرسّ، وخرج إليه الفُطميون واليرسميون وغيرهم، فصار إلى صعدة وإلى نجران وإلى مخاليف خولان يدعو الناس إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلّم...»[1]. فأين هذا مما ورد في كتاب الثقافة الوطنية من كون مَقدَم الهادي جاء بطلب من اليمنيين كآفة؟! وأنها دولة امتدت إلى ربوع اليمن، وعمّ فيها الخير والأمان! والواقع أن حياته – وفق كاتب سيرته العلوي العباسي بالخصوص- لم تشهد سوى الحرب والاقتتال، والتمثيل بالخصوم، كتعليقهم من عراقيبهم، وحرق مزارعهم، وتخريب منازلهم»[2]، كما أن الغزوات المتتابعة للمخالفين له في المذهب والطائفة ظلت السمة الأبرز لدولة الهادي، كما تحكي سيرته ذاتها! وكانت قاعدة دعوته ودولته في صعدة وما جاورها، وقد تنتقل أحيانًا إلى أماكن متفرّقة؛ إلا أنها تظل دويلة صغيرة، ملؤها الاحتراب والعنف الداخلي غالبًا، وسرعان ما تؤول إلى الأفول، ولا يكاد يستقر لها وضع في محيطها الهادوي، فكيف بالمناطق المخالفة لها في المذهب والفكر. ومن غير الدقيق أن الهادي حكم عدن – مثلاً-. ويرجّح الدكتور علي محمد زيد في دراسته عن دولة الهادي وفكره بعد إشارته إلى ما ذكره كاتب سيرة الهادي العباسي العلوي من أن الهادي أرسل من جيشان عاملاً إلى عدن[3] أن العامل لم يصل إلى عدن، فضلاً عن أن يكون قد استطاع فرض سلطة الهادي فيها. ويذهب زيد إلى نفي إشارة أيّ مؤرّخ يمني إلى أن عدن قد خضعت للهادي[4].

إن نظرية الإمامة عند الهادوية تفرض منطق الاحتراب الداخلي بشروطها الذاتية، تلك التي من أبرزها الدعوة إلى الإمامة، والخروج بالسيف المشهر،

(1) علي بن محمد عبيد الله العباسي العلوي، سيرة الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، تحقيق سهيل زكّار،د.ت، د.ط، د.م: د.ن، ص 17

(2) راجع: - على سبيل المثال- العباسي العلوي، المصدر السابق، ص 173-174، 250، 251.

(3) العباسى العلوي، سيرة الهادي، المصدر السابق، ص 214.

(4) علي محمد زيد، معتزلة اليمن: دولة الهادي وفكره،1981م، ط الأولى، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني وبيروت: دار العودة، ص 75.

وفقًا لشروط الإمامة عند الهادي، فقد نص في الإمام المستحق للإمامة، المفترض طاعته أن يكون «شاهرًا لنفسه، رافعًا رايته، داعيًا إلى ربه...»[1]، وأن الإمام المفترض طاعته هو «...الكاشف لرأسه، المجرّد لسيفه، الرافع لراية الحق»[2]، وأن من تخلّف عن مبايعته واتباعه واللحاق به، فهو «غادر في دين الله، فاجر، ولرسوله معاند، وعن الحق والصراط المستقيم عاند، مشاق لله محارب، إلى النار عادل، وعن الجنّة مجانب، قد باء من الله باللعنة، وجاهره بالمعصية، ووجب على الإمام إن حاربه حربه وقتله وإهلاكه، وإن لم يحاربه وتخلّف عن نصرته، وجب عليه إبعاده وإقصاؤه، وإبطال شهادته وإزاحة عدالته، وطرح اسمه من مقسم الفيء، ووجب على المسلمين منابذته في العداوة، والاستخفاف به، والاستهانة بكل أمره، لا يسعهم غيره، ولا يجوز لهم فيه سواه»[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اجتهادات الهادي في المذهب الزيدي قادت إلى نسخ عملي لمذهب الإمام زيد، حيث جاء الهادي بمذهب يكاد يكون آخر في جملته، أصولًا وفروعًا، بعيدًا عن مذهب زيد التاريخي، المنقول في المصادر الثابتة عنه بيقين، وليست تلك المنسوبة إليه من قِبل بعض النسّاخ، أو تجّار «التراث»، أو المتمذهبين المحرّفين لنصوصه، كي تتوافق مع نصوص الهادي خاصة، وهو الذي لم سلم تراثه هو الآخر من التغيير والتحريف، كلما اقترب من الاعتدال الذي سار عليه الإمام زيد بن علي، ولاسيما في مسألة الترضية عن كبار الصحابة، وذلك أمر يعلمه المحققّون المنصفون للتراث الزيدي والهادوي، من محققي الزيدية أنفسهم[4].

وفي 1442هـ/2020م (وإن لم يكن ذلك واضحًا كتابة على غلاف الكتاب أو

(1) الهادي يحيى بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الهادي (كتاب المترلة بين المترلتين)، (تحقيق: مكتبة أهل البيت وتقديم: مجد الدّين المؤيدي)، 1443هـ/2023م، ط الأولى، صعدة- اليمن: مكتبة أهل البيت، ص 59.

(2) الهادي يحيى بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الهادي،كتاب دعوة وجّه بها إلى أحمد يحيى بن زيد ومن قبَله، المصدر السابق، ص 595.

(3) الهادي يحيى بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الهادي، المصدر نفسه، ص 597.

(4) راجع على سبيل المثال حول ما جرى لبعض تراث الهادي ككتاب الأحكام: محمد يحيى عزّان، الصحابة عند الزيدية،1436هـ/2015م، ط الثالثة، صنعاء: مركز التراث والبحوث اليمني، ص 176-180، وكذا عزّان، الصحابة عند الزيدية، حول رسالة تثبيت الإمامة للهادي، ص 181-188.

في أيّ من مواضعه)، ظهر كتاب آخر للثقافة الوطنية لا تزيد صفحاته عن 96 صفحة، مع فشو الأخطاء النحوية فيه على نحوٍ فاحش!

واتسم بتركيزه على التاريخ الإسلامي القديم والمعاصر، على نحو يتعارض صراحة مع عنوانه «الثقافة الوطنية»، وكان حقّه أن يُسَمَّى «تاريخ اليمن الإسلامي من وجهة نظر الهادوية الجارودية». وهنا يأتي تضخيم الكتاب وفجاجته حين يصوّر في جزء من فصله الثاني أن اليمنيين جميعًا كانوا شيعة لآل البيت، وفق المفهوم الشيعي الهادوي الجارودي، ومن الصنف الذي يدور حول تقديس إمام الحوثيين ومرجعيتهم العملية المقدّسة الأولى «الهادي يحيى بن الحسين الرسّي» (ت: 298ه/910م)، كما يأتي الفصل الرابع من الكتاب بعنوان «الاستعمار القديم» المتمثل – لدى واضع الكتاب- بالعثمانيين، ويقسّمه إلى قسمين «الاحتلال العثماني الأول» (1538- 1635م) و»الاحتلال العثماني الثاني»(1872-1918م). والغريب أن العنوان: «الاحتلال القديم» لم يقف عند حدوده من الناحية المنهجية والموضوعية، بل ضم إلى جانبه كذلك ما يعدّ استعمارًا حديثًا (الاستعمار البريطاني والأمريكي)، وهل يعدّان قديمين؟![1].

لقد وصف الكتاب الدولة العثمانية في اليمن بكونها «من الدول الاستعمارية، التي توسّعت مستعمراتها في اليمن، في القرن السادس عشر الميلادي، حيث تمكّنت الدولة المحتلة من السيطرة واحتلال كل البلاد العربية، التي وقعت تحت إدارتها وسيطرتها العسكرية، وكانت اليمن واحدة من هذه البلدان العربية»[2]، ثمّ استمر الكتاب في ذلك التوصيف، مصرًّا على تسمية العثمانيين بـ»الاحتلال» و» الغزو»، وليس حتى وصف «الدولة»[3].

ومع المترع المذهبي الكامن وراء ذلك الموقف من قِبل أئمة الحوثيين لمواجهة العثمانيين؛ يسعى الكتاب ليوغل في التشويه لتاريخ العثمانيين، لكنه لسوء تقديره سجّل بعض أبرز طغاة الأئمة الهادويين وأسوئهم في ذاكرة اليمنيين، من الذين تصدّوا لقيادة المواجهة ضدّ العثمانيين، وذلك من مثل المطهر بن شرف الدّين (ت: 980هـ/1573م)، والمتوكّل على الله إسماعيل (ت:1087هـ/1677م)،

(1) راجع: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)، الثقافة الوطنية، 1442هـ/2020م، د. ط، د.م: د.ن، ص51-84.
(2) الثقافة الوطنية، 1442هـ/ 2020م، المرجع السابق، ص 53 .
(3) راجع: الثقافة الوطنية، 1442هـ/2020م، المرجع نفسه، ص 54-59.

ويحيى حميد الدّين (ت:1367هـ/ 1948م) [1]، ثم انتقل الكتاب في هذا الفصل إلى ما يصفه الحوثيون بـ»العدوان على اليمن»، وفق طريقتهم المختزلة للكارثة في ردّ الفعل الخارجي، بعيدًا عن أسبابه التي يشكّلون الأساس فيها، من حيث ارتباطهم بالمشروع الإيراني والعدوان الأعنف على اليمن من قبل طهران، ثم يأتي توظيفهم المعروف لأحداث التاريخ لخدمة سلالتهم « المجتباة» في زعمهم، على نحو يفقد «الثقافة الوطنية» معناها شكلًا موضوعًا. ومن ذلك – على سبيل المثال- تفسيرهم لآية سورة الأحزاب: {إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت}، مع انتقاء بعض الروايات الحديثية، على نحو انتهازي غير نزيه، لغرض التوظيف ذاته[2].

وأخيرًا فإن ما يسمّى بـ»كتاب الثقافة الوطنية» المقرَّر على طلبة الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بوصفه متطلب جامعة؛ لم يدخّر وسعًا في الترويج لطقوس الحوثيين وعنفهم، وتوظيفهم السنوي المستفزّ لذكرى المولد النبوي الشريف، وفق طريقتهم الخاصة، بما يصحبها من إذلال للمواطنين، باسم الاحتفال بـ»المولد النبوي»، عبر إثقال كواهلهم بالجباية، وفرض طلاء المحلات، وشراء قطع القماش الخضراء، علاوة على إنفاق مئات الملايين من الريالات، التي تصرف للجوانب الإعلامية والأمنية، والغذاء، ومضغ القات، وأجور المواصلات لنقل «المحتفلين» من مختلف المحافظات، إلى صنعاء، لسماع خطبة «سيّدهم» عبد الملك الحوثي، عبر البث الإلكتروني، في مغزى صريح لتكريس ثقافة السلالة، والاجتباء لما يسمّى بـ»البطنين»، ومزاعم حقّهم الحصري في الحكم، بدعوى أنهم من أبناء النبي! وللمرء أن يتخيّل مدى التأثير السلبي المزدوج الذي تتركه مثل هذه التعبئة في تخريج جيل مشوّه التنشئة الفكرية والسلوكية من جهة، وما قد تعنيه مناسبات «دينية» كالمولد النبوي»تذكّرهم بالقهر والظلم السنوي، من ترك أثر سلبي في نفوس بعضهم، تجاه مقام النبي صلى الله عليه وسلم ذاته – ناهيك عن ذكرى المناسبة- من جهة أخرى، ذاك الذي يتم كل ذلك باسمه-حاشاه صلى الله عليه وسلم-.

## 3 – مقرَّر الثقافة الإسلامية:

جاء الكتاب الثالث في هذه المتطلبات بعنوان مقرَّر: «الثقافة الإسلامية»،

(1) راجع: الثقافة الوطنية،1442هـ/2020م، نفسه، ص 57-59.
(2) راجع: الثقافة الوطنية، 1442هـ/2020م، نفسه، ص 31-40.

تغييرًا شبه تام في الشكل والموضوع عن المفردات التي كان متواضعًا على مجملها في السابق. وجاءت نسخ عديدة منه بطبعات تختلف بين سنة وأخرى، وإن كان قاسمها المشترك الأبرز؛ دورانها حول ملازم مؤسس الجماعة حسين الحوثي، إلا أن بعضها جاء أكثر صراحة، في تبني تلك الملازم، بل جاء التصريح بذلك، في بعضها - كما سنرى-. ويلاحظ إغفاله جميعًا لمن قام بإعداد موضوعات الكتاب وترتيبها (المتكلّف) من ملازم الحوثي. ولنبدأ بالطبعة الثانية الصادرة في 1440هـ - 2018م، وهي طبعة دار الجيل الجديد- ناشرون- التي خرجت في 305 صفحة. ويُلاحظ أنه حتى تلك العناوين التي تتشابه مع المفردات المتعارف عليها في مقرَّرات الثقافة الإسلامية، قبل سيطرة الحوثيين على الدولة ومؤسساتها- بما فيها المؤسسات الأكاديمية- مثل الغزو الفكري[1]، والغلو والتطرف والتكفير والوسطية[2]؛ أقرب إلى العناوين، منها إلى المضامين، ولك أن تقف على عنوان (الوسطية) – مثلاً- الذي لم يستغرق سوى 4 صفحات من الكتاب[3]، أمّا من حيث التوظيف لكل عنوان أو مفردة أو جملة أو عبارة في الكتاب؛ فتوظف جميعها من حيث المضامين لخدمة المشروع الحوثي، القائم على أساس من دعوى الحق الإلهي للسيطرة العائلية لمن يصفهم الكتاب بأهل البيت، تصريحًا تارة وتلميحًا تارة أخرى. وثَمّة موضوعات حوثية فاقعة تغنيك عناوينها عن مضامينها! ومثال ذلك: «المشروع القرآني في مواجهة العدوان» الذي قُسِّم إلى قسمين: القسم الأول: كيف نواجه الاستعمار الجديد؟[4] والقسم الثاني: طبيعة العدوان على بلدنا اليمن[5]، ليشمل عناوين فرعية كثيرة منهما «المنافقون وخطرهم والموقف منهم- المنافقون أقذر أدوات الاستعمار لضرب الأمة- الشعب اليمني مدعو للتحرك الجاد في مواجهة المنافقين»[6]. ومعلوم أن صفة النفاق بالنسبة للحوثيين تنحصر في كل من يختلف مع مشروعهم، من اليمنيين بالخصوص.

وفي سنة 1442هـ - 2020م أصدر الحوثيون كتابًا جديدًا تحت العنوان

(1) راجع: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (التابعة للحوثيين) ، الثقافة الإسلامية، 1440هـ- 2018م، ط الثانية، صنعاء: الجيل الجديد- ناشرون، ص 33-90.
(2) راجع: الثقافة الإسلامية، 1440هـ- 2018م، المرجع السابق، ص91-186.
(3) راجع: الثقافة الإسلامية، 1440هـ- 2018م، المرجع نفسه، ص291-294.
(4) راجع: الثقافة الإسلامية، 1440هـ- 2018م، نفسه، ص187-227.
(5) راجع: الثقافة الإسلامية، 1440هـ- 2018م، نفسه، ص228-290.
(6) راجع: الثقافة الإسلامية، 1440هـ- 2018م، نفسه، ص228-290.

نفسه: «الثقافة الإسلامية» (من غير ذكر المعدّ له فردًا أو أكثر)؛ إلا أن هذا الكتاب يختلف عن مضامين الكتاب السابق الصادر في 1440-2018م، من حيث عدد الصفحات مثلاً، حيث لم يزد عن أكثر من نصف صفحات الطبعة الأولى بنحو 70 صفحة، إذ تكوّن من 175 صفحة فقط، على حين كان بلغ الأول 305 صفحة – كما تقدّم-. ويُلاحظ ابتداء أن لا علاقة للكتابات في مجال الثقافة الإسلامية- أيًّا اختلفت عملية ترتيب الموضوعات، أو حجمها زيادةً ونقصًا- بمثل هذه الموضوعات وأساليب بالكتابة، لطلبة المرحلة الجامعية، ولذا فإن غاية ما قد يوصف به أن يوصف الكتاب – بما لا يخلو من تجوّز- بأنه «خواطر متفرّقة في التفسير» – مثلاً-.

لا يكاد يخرج الكتاب في مجمله عن ملازم مؤسس الحركة الحوثية «حسين الحوثي». ومن الغريب أن تتم الإشارة إليها في موضع واحد فقط [1]، وكأن ما عداه من خارج الملازم! وغاية ما أدخل عليها وضع عناوين فرعية لها، وفصول متكلّفة لمضامينها [2]. ولذلك فإن الكتاب لم يعدّ إعدادًا أكاديميًا منهجيًا مقصودًا يتناسب والمرحلة الجامعية، بل هو جملة مواعظ، مشحونة بالمفردات والمضامين الطائفية، بغية التعبئة الأيديولوجية بالدرجة الأساس. وحسبك في الكتاب مفرداته الطائفية، وتحريضه ضدّ الآخر المخالف، في إطار المذاهب الإسلامية، وفجاجته في التصريح بالاجتباء في الحكم لسلالة معينة، حيث ينضح بالشتيمة المقذعة، على من يصفهم بـ»الوهابيين» في اليمن والعراق وسوريا وغيرها[3]. ومن هذا المنطلق فلم يلتفت واضع أو واضعوا هذا الكتاب إلى حساسية احتكار فهم معيّن لبعض الآيات المتشابهات المتعلّقة بأسماء الله تعالى وصفاته، كقوله تعالى: «ثمّ استوى على العرش»، فيحملها على فهمه المدرسي الخاص، على نحو من الغلو والسخرية من فهوم الآخرين، مستعينًا بمفردات، غاية في رداءة الفكرة وضعف التعبير[4].

وإذا كان لا مناص من إيراد بعض الأمثلة والتعليق على بعض الجوانب الفاقعة في الكتاب، فلنقف على تشنيع الحوثي في ملازمه التي استعيرت لما سمّي بكتاب «

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء) ، الثقافة الإسلامية، 1442هـ-2020م، د.ط د.م: د.ن، ص20.
(2) الثقافة الإسلامية،1442هـ-2020م، المرجع السابق، ص20- 73.
(3) الثقافة الإسلامية، 1442هـ-2020م، المرجع نفسه، ص 20.
(4) الثقافة الإسلامية، 1442هـ-2020م، نفسه، ص 70-71.

الثقافة الإسلامية» في هذه الطبعة (الثانية 1442هـ-2020-م)، على بعض نصوص الدساتير العربية، التي تؤكّد على حق الشعب في اختيار حكامه، فليس ذلك التشنيع منه للبس أو تداخل حدث عنده فأوقعه في الخلط بين مبدأ حق التشريع الأصلي وسنّ التشريعات والقوانين الذي هو حق حصري لله تعالى وحده من جهة، وبين مبدأ امتلاك حق الممارسة للشعب من جهة أخرى، ولا لأنه يؤمن بالشورى الإسلامية وحدها ويرفض فلسفة الديمقراطية في جانب التشريع- مثلاً- أي من حيث إن الديمقراطية تمنح الشعب حق التشريع وسن القوانين، بعيدًا عن مرجعية الوحي؛ بل لكون مبدأ الممارسة الشعبية مبدأ لا ينسجم ابتداء وفكرة الحق الإلهي، التي يتبناها الحوثي، كنمط أيديولوجي سياسي، يحتكر وحده المشروعية، المعمّدة من السماء، حصرًا وقصرًا- بزعمه- بل ينازعها ويتناقض معها. وقد ورد في الكتاب تحت عنوان « مقولة السلطة ملك للشعب» ما يدل على أنها مقولة مخالفة لقول الله تعالى: {قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك ممن تشاء، وتعز من تشاء وتذل من تشاء} (آل عمران26)، وما ذلك إلا لأن تلك «المقولة» تتصادم – في فكر الحوثي- مع عقيدة» الحق الإلهي و»عقيدة» الاصطفاء السلالي»، ولذلك بدلًا من أن تُفهم الآية الكريمة آنفة الذكر في ضوء سياقها الذي يقرّر أن الحكم أمر عظيم يهيئ الله له أسبابه، فيمنح من يشاء ذلك في ضوء تلك الأسباب، ويمنع من يشاء عن ذلك في ضوء قانون الأسباب ذاتها، فمن أحسن في حكمه أثيب، ومن أساء عوقب، كائنًا من كان، كما تدل على ذلك جملة نصوص الكتاب العزيز وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الصحيحة؛ بدلًا من ذلك راح الكتاب يحرّف معنى الآية الكريمة، ويسعى نحو تصوير أن مقولة «السلطة ملك الشعب»، تعني منازعة الله ومشيئته التي قضت باجتباء سلالة من خلقه للحكم، بصفة حصرية احتكارية ضيّقة، وما على الآخرين سوى المسارعة إلى الامتثال والسمع والطاعة لهذه السلالة: {و الكتاب ذاته يعلّق على تلك القاعدة الدستورية بتأكيده على المعنى الاحتكاري الاصطفائي السلالي بقوله في معرض السخرية من مبدأ المشاركة الشعبية في ممارسة الحكم- وليس التشريع-: «...، ونأتي نحن ولا نربط أنفسنا بالله، بل نأتي ونقول السلطة ملك للشعب، هكذا في دساتيرنا العربية، بالتعبير الصريح أو الضمني، وهو الذي يقول: {قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء ...} ...، والله يقول: {له ملك السماوات والأرض}، (آل عمران:189) إذًا فهو من له الحق أن يدبّر شأنهم،

ولا شرعية لمن لا يعتبر في حكمه امتدادا لشرعية الله – سبحانه وتعالى- الذي هو ملك السماوات والأرض. ونحن نقول السلطة ملك للشعب، هكذا نقول! مع أن هذه العبارة خطيرة جدًّا على الأمة، وليست سهلة، أن تدين بها دولة، وأن يدين بها شعب، عبارة خطيرة. لمن القول الفصل؟؟»[1].

ويقول في هذا السياق في موطن لاحق: «بل نجدهم يرفضون الحكم الإلهي الثيوقراطي، الذي تكون الحاكمية لله وحده، وألا نقبل إلا من له شرعية من الله أن يحكم في أرضه (ربط الحكم والسلطة بالله)! ويقدِّمون عليه النظام الديمقراطي الذي يجعل السلطة ملكًا للشعب...»[2].

إنّ مثل هذا التوجّه، بحدّ ذاته، وبهذا التوصيف، يعدّ دعوة صريحة إلى الحكم الديني الكهنوتي «الثيوقراطي»، ومزاعم « الحق الإلهي»، لأسرة بعينها في الحكم، هي سلالة بني هاشم، المنحدرة من نسل الحسن والحسين (أبناء فاطمة)، وهو بذلك لا يختلف في شيء عن حكم طبقة رجال الدين (الإكليروس)، كهنة الكنيسة في أوروبا، تلك التي قادت إلى الحروب الدينية هنالك، منذ القرن السادس عشر حتى الثامن عشر الميلادي-، وما صحب ذلك ابتداءً من ثورة دينية إصلاحية، على يد الراهب الألماني مارتن لوثر (ت:1546م)، واستمر الصراع هنالك حتى الثورة الفرنسية سنة 1789م، كما يعدّ ذلك التوجّه الحوثي انقلابًا صريحًا - بالقدر نفسه- على الدستور اليمني والنظام الجمهوري، وكل ما انبثق عنهما من تشريعات وقوانين وأنظمة تربوية واجتماعية، في مختلف المجالات، توجّه إلى الأجيال عبر العقود الماضية، لأنها جميعًا تستند إلى نصوص الدستور اليمني وروحه، القائمة على فكرة الشورى والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتداول السلمي للسلطة، ورفض كل المفاهيم السلالية والعنصرية والفئوية الطبقية، حتى إن الثورة اليمنية جعلت أول أهدافها الستة» التحرّر من الاستبداد والاستعمار ومخلّفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق بين الطبقات»، هذا رغم دعاوى الحوثيين بين الحين والآخر إيمانهم بالدستور اليمني والنظام الجمهوري والقوانين المنبثقة عنهما، وترديدهم أن ما ينسب إليهم من مقولات العنصرية، والتميّز السلالي، وادّعاء حقهم الإلهي في الحكم، ورفض الدستور اليمني القائم، والنظام الجمهوري، مجرّد اتهامات لا أساس لها. وإذا كان

(1) الثقافة الإسلامية، 1442هـ-2020م، نفسه، ص 73- 74.
(2) الثقافة الإسلامية، 1442هـ-2020م، نفسه، ص 78.

الباحث قد أورد قبل سطور من كتاب الثقافة الإسلامية ذاته؛ تصريحًا حوثيًا برفض كل الدساتير العربية حين قال الكتاب: « ونأتي نحن ولا نربط أنفسنا بالله، بل نأتي ونقول السلطة ملك للشعب، هكذا في دساتيرنا العربية، بالتعبير الصريح أو الضمني». فإذا أضفنا إلى ذلك؛ الأثر السلبي العميق الذي قد تتركه مثل تلك التعبئة على نفوس الجيل بعامة، والشباب الجامعي المستهدف بهذه المفهومات السلبية، على نحو أخصّ؛ فإن للمرء أن يتساءل عن مدى الجُرم المعرفي والفكري والقيمي الذي ارتكبه الحوثيون بحق الشباب الجامعي خاصة!

في سنة 1445هـ- 2024/2023م صدرت الطبعة الثالثة من الكتاب مكوّنة من 325 صفحة، خالية كذلك من ذكر معدّ الكتاب، أو مؤلّفه، فردًا كان أو أكثر، واكتفي فيه بالإشارة إلى أن الكتاب تمّ بإشراف وحدة المتطلبات، وهي -فيما يبدو- وحدة تابعة لجماعة الحوثي في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرتها، إلا أنّه قد ذهب التخفّي أو التردّد الذي كانت تتسم به الطبعتان السابقتان للكتاب، حول أن الكتاب مستنسخ من ملازم حسين الحوثي وخطب أخيه عبد الملك وأحاديثه، حيث جاء التصريح في هذه الطبعة بأن الكتاب مستل من ملازم مؤسس الجماعة حسين الحوثي، وخطب أخيه عبد الملك، زعيمها بعده، وورد التنصيص الصريح على ذلك في مقدّمة الكتاب بالقول:» وقد كانت المراجع التي اعتمد عليها في إعداد هذا الكتاب؛ هي من ملازم الشهيد القائد حسين بدر الدّين الحوثي، رضوان الله عليه، ومن دروس السيّد القائد عبد الملك بدر الدّين الحوثي، حفظه الله ورعاه، ذلك أنهما قد قدّما في هذه العناوين من المفاهيم والأسس والمصادر والنماذج القرآنية، التي تعرّف الطلبة بالثقافة الإسلامية الأصيلة والصحيحة والقول الفصل ما يغني عن كلّ مرجع»[1].

تشكل الكتاب من ستة فصول، احتوى كل فصل مبحثين، وهذه الفصول هي: (الفصل الأول معرفة الله 1)، و(الفصل الثاني معرفة الله 2)، والفصل الثالث ( عظمة القرآن الكريم وعالميته)، والفصل الرابع ( سنة الله في الهداية 1)، والفصل الخامس ( سنّة الله وهدايته 2)، والفصل السادس (قضايا معاصرة)، وبذلك فلا تكاد هذه الطبعة تختلف في مضمونها عن الطبعتين السابقتين جوهريًا، سوى أن

(1) وحدة المتطلبات (التابعة لجماعة الحوثي في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرتها) ، الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، ط الثالثة، د. م: د.ن، ص7.

ثمّة توسّعًا نسبيًا في الموضوعات في طبعة 1445هـ-2023-م، كما أن هناك جُرأة غير مسبوقة في المترع الطائفي في الكتاب، والمجاهرة بأنه مستنسخ من ملازم حسين الحوثي وخطب أخيه عبد الملك وأحاديثه، ويبدو أن ذلك يعود إلى سياسة الحوثيين التي تبدأ بالتدرّج، فتعمل على البدء بصدمة خفيفة، حتى يتهيأ المستهدف لاستقبالها، ثم تستأنف الأمر بصدمة أكبر، حتى تصل إلى أعلى مستوى من هذه الصدمات، ظنًا منها، أن المستهدف غدا متقبّلاً لكل ما سيملى عليه، كما تجد ذلك في العناوين التالية ومضامينها – على سبيل المثال فقط-: الفصل الرابع (سنة الله وهدايته) [1]، والمبحث الأول( الولاية الإلهية الشاملة) [2]، وفيه عناوين طائفية مباشرة، مثل ثامنًا: (ولاية الإمام علي امتداد لولاية النبي الأكرم) [3]، وتاسعًا: (ثقافة الغدير تقفل الباب في وجه الطغاة والمتسلطين) [4]، وكذا ما ورد في المبحث الثاني من الفصل نفسه من عناوين أكثر إثارة، مثل خامسًا: ( البلاغ يوم الغدير كان تتويجًا لنصوص كثيرة)[5]، ومن العناوين المثيرة ماورد في الفصل الخامس بعنوان: (سنّة الله في الهداية2)[6]، حيث جاء عنوان المبحث الأول تحت عنوان: (ولاية الإمام علي عليه السلام امتداد لولاية رسول الله)[7]، والمبحث الثاني: (ولاية الإمام علي تربطنا بمصادر الهداية الإلهية) [8]، وكلّه مزعوم عن عليّ – رضي الله عنه- بما في ذلك تأويل حسين الحوثي لقول الحق – سبحانه: {يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربك، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس}(المائدة: 67)، تلك التي يخصص لها – على نحو مباشر تسع صفحات من الكتاب[9]. ولاحظ هذ العنوان الذي جعله في هذا المبحث: (الولاية الطاغوتية قُدّمت كبديل للولاية الإلهية)[10]، وحين تأتي إلى تفاصيل العنوان وبقية العناوين التالية ومضامينها في

(1) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، المرجع السابق، ص177.
(2) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، المرجع نفسه، ص178.
(3) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص197.
(4) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص198.
(5) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص215.
(6) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص229.
(7) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص231.
(8) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص249.
(9) انظر: الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص 257-266.
(10) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص257.

المبحث؛ تخلص إلى أن البلاغ الذي أمر – عليه الصلاة والسلام- بتبليغه هو تبليغ الصحابة أن الخليفة المباشر من بعد وفاته – صلى الله عليه وسلم- عليّ بن أبي طالب – رضي الله عنه- بالنص الوارد في يوم غدير خُم، في يوم الثامن عشر من ذي الحجة، في السنة العاشرة للهجرة، التي حجّ فيها – عليه الصلاة والسلام- وعدد كبير من الصحابة. وأن كل الصحابة تقريبًا عصوا أمر الرسول – صلى الله عليه وسلم- بذلك، باستثناء أربعة أو خمسة منهم فقط، مع أننا لا نجد حتى أولئك الخمسة أو أحدهم؛ يرفض ولاية أبي بكر، ثمّ يصيح في القوم محتجًا أنه سمع النبي – صلى الله عليه وسلم- يوم السقيفة يقرّر أن عليًا هو الخليفة المباشر بعده، استنادًا إلى خطبة الغدير تلك! وعلاوة على ذلك فقد أصرّت ملازم الحوثي التي غدت كتابا جامعيًا ملزمًا لكل طلبة الجامعة باسم « الثقافة الإسلامية»؛ إلا أن تورد تحت عنوان سابعًا: (يوم اكتمال الدِّين) من المبحث الثاني ذاته [1]وثامنًا: (الربط بمصادر الهداية أعظم نعمة على البشرية) [2]؛ وأن تحمِّل قول الله تعالى:{اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا}[ المائدة: 3] ذلك المعنى التعسّفي أيضًا، كما لو أن الآية الكريمة هذه تؤكّد كذلك أن الإسلام قد اكتمل بتبليغ محمد – صلى الله عليه وسلم- أصحابه وأمته أن الخليفة المباشر من بعده علي – رضي الله عنه- وللباحث أن يراجع ما ورد في آخر هذا المبحث كذلك تحت عنوان تاسعًا: (النتائج السيئة عن الانفصال عن مصادر الهداية) [3]. ومع أن الآية الكريمة الأولى المشار إليها من سورة المائدة ( الآية : 67)؛ لا تفيد ذلك المعنى عند كل المفسّرين (من أهل السنّة على الأقل)، أيًّا ما وقع من اختلاف جزئي بينهم حول المقصود بالبلاغ، ومعنى العصمة من الأذى؛ فليس بينهم من أشار إلى أنّه يخص الخليفة من بعده وأنه علي – رضي الله عنه- بل جمهورهم على أن البلاغ المقصود في الآية جملة الرسالة التي كلّف بتبليغها، وأنّه لم يكتم شيئًا منها، ثمّ إن الله – جل وعلا وأستغفره سبحانه- لم يكُ عاجزًا عن أن يُصرّح بأن البلاغ المقصود في الآية يتصل بولاية عليّ، كما أن الأمر هو أمر الخليفة من بعده، لو كان كذلك كما يقول الشيعة الاثني عشرية والجارودية الهادوية من الزيدية، ومن على شاكلتهم، كما أن الأمر لو كان على ذاك المستوى من

(1) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص263.
(2) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص264.
(3) الثقافة الإسلامية، 1445هـ-2023م، نفسه، ص266.

الأهمية الكليّة والعقدية؛ لما كانت هذه الخطبة بهذا المضمون في مكان منعزل خارج مكة، على طريق المدينة، حيث يكون قد اتجه كل أهل بلد إلى بلادهم، ولم يتبق مع النبي – صلى الله عليه وسلم- إلا من قدم معه من الصحابة من المدينة، أو من كانت بلدته من جهة المدينة، ولكانت الآية قد نزلت في يوم الحج الأكبر ذاته بعرفات، وخطب بها النبي- عليه الصلاة والسلام- على رؤوس الأشهاد جميعًا، في خطبة حجّة الوداع الشهيرة، وفسّرها بوضوح تام، يزيل كل ذاك الالتباس والجدل والاحتراب، الذي افتعله من فهم الآية على ذلك النحو المتعسّف، ولكن أنّى ذلك، مادام الأمر قائمًا على الشورى، واختيار الأمة ورضاها؟ ولذلك لم نجد أحدًا من الصحابة، الذين اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة، واحتدم الجدل بينهم حول الخليفة من بعده – صلى الله عليه وسلم- يحتج بالآية الكريمة السابقة من سورة المائدة، أو بحديث الغدير، وفهمه على نحو من الوصية بالخلافة من بعده، وليس بمعنى المحبة والنصرة والولاء، كما هو واضح من السياق والسبب الذي دفع النبي – صلى الله عليه وسلم- إلى أن يقول به، بعيدًا عن التزيّد، والإضافات على الحديث، وليس الأمر كما صوّرته ملازم حسين الحوثي التي غدت مقرّرًا جامعيًا، ملزمًا لكل طلبة الجامعات الحكومية والأهلية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثي، ولاية طاغوتية تبدأ من ولاية أبي بكر مرورًا بعمر بن الخطاب وعثمان بن عفّان- رضي الله عنهم- إذ ثلاثتهم اغتصبوا حق عليّ في الخلافة! كما أن الآية الكريمة من (رقم3) من سورة المائدة نفسها لا علاقة لها لدى كل المصادر التفسيرية السنيّة (على الأقل) بذلك التفسير المتعسّف كذلك الذي يربط بينها وبين تبليغ الرسالة، بمعنى أن عليًّا، هو الخليفة بعد الرسول – صلى الله عليه وسلم- وهنا يجدر التأكيد على أن الكتاب كلّه – ناهيك عن هذا الفصل بمبحثيه، لم يُراع من الناحية المنهجية والموضوعية؛ ما هو متعارف عليه عند وضع المناهج، سواء على مستوى التعليم العام، أم العالي، من الجوانب السيكولوجية اللازمة، بما فيها من مستوى المتعلّم ووعيه، وفق مرحلته ونضجه وعمره، أم من حيث المنطق وما يُفترض أن يكون قد مرّ بالطالب من معارف وخلفية فكرية، تجعله متهيئًا ذهنيًا، لاستيعاب ما يراد تلقّيه، ولا غرابة إذا كانت مقدّمة الكتاب تزعم أنّه قد أعدّ إعدادًا خاصًا للطلبة المستهدفين، ولذلك أقصي كل ما كان قائمًا من قبل، بل تمّ الإصرار على حصر المراجع ذات العلاقة جميعا، في أحاديث حسين الحوثي (الملازم)، وخطب أخيه عبد الملك وتحشيده، وهنا

فإن مراعاة المعيار المعلوم عند وضع منهج ما، سواء على مستوى البُعد النفسي أم المنطقي، أم كليهما غير معتبر في هذا الكتاب، إذ الكتاب ليس بأكثر من أحاديث شعبية منقولة بالكامل من ملازم حسين الحوثي، بكل ملابساتها، وخطب أخيه عبد الملك- كما تقدّم- ولا شك أن ذلك منطق شعبوي عام لا يتناسب ومناهج التدريس الجامعي بالخصوص، مهما حاول القائمون على إعداد الكتاب تزيين ذلك- تلبيسًا- في المقدّمة وتفخيمًا. علاوة على ذلك فإن فرض مثل هذه المفاهيم الطائفية الضيّقة، بل المصادمة لمعتقدات الأمة في جمهورها الغالب وسوادها الأعظم، بما فيها واقع الحال في المجتمع اليمني، الذي يرفض بجملته- زيدية (بيئية) وشافعية وسواهما- فكر الحوثي ومعتقداته الطائفية؛ يعني – إن استمر مسيطرًا على الحكم- تدشينًا لحرب طائفية، الله أعلم بعواقبها!

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كان ثمة مساحة من حرّية لمدرسي مقرَّر الثقافة الإسلامية في الجامعات اليمنية، قبل سيطرة الحوثيين، لاختيار كتاب، أو حتى تقريره على الطلبة، ولو كان من تأليف المدرّس، مادام يفي بالحد المعقول من مفردات المقرَّر، بيد أن السياسة الأكاديمية للحوثيين؛ لم تعد تسمح للمدرس أن يدرّس المادة؛ إلا أن يكون مختارًا منها ابتداءً، عبر مكتب الإرشاد في الجماعة- كما سبقت الإشارة- ودون أن يكون للكلية أو الجامعة أو حتى ما سمّي بـ(عمادة المتطلبات الجامعية) علاقة بهذا المدرس أو ارتباط!

## الخلاصة:

في ختام هذا البحث هذه أبرز النتائج والتوصيات والمقترحات، وذلك على النحو التالي:

## أولًا: نتائج البحث:

1. أظهرت الدراسة أن متطلبات الجامعة تؤدي دورًا محوريًا في بناء شخصية الطالب الجامعي، وتعزيز ثقافته العامة، وترسيخ هويته الوطنية، وتنمية وعيه الفكري، بما يجعلها أحد المكونات الرئيسة للعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي.

2. بينت الدراسة أن إعادة تشكيل متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي؛ جاءت في سياق تحولات مؤسسية وفكرية شهدها قطاع التعليم العالي، و لم تقتصر على تعديل بعض المقرَّرات أو استحداثها، بل شملت إعادة تنظيم آليات إعدادها والإشراف عليها واعتمادها.

3. كشفت الدراسة عن استحداث عدد من المقرَّرات، وإجراء تعديلات على بعض متطلبات الجامعة، بما يعكس توجهًا نحو إعادة بناء المحتوى الثقافي والفكري للمقرَّرات المشتركة التي يدرسها جميع طلبة الجامعات.

4. أوضحت الدراسة أن المقرَّرات المستحدثة أو المعدلة، تضمنت مضامين ومرتكزات فكرية محددة، انعكست في اختيار الموضوعات، وبناء المحتوى، وطبيعة المراجع المعتمدة.

5. توصلت الدراسة إلى أن إعادة تشكيل متطلبات الجامعة –وفق ما انتهت إليه عملية التقويم– لا تنسجم في عددٍ من جوانبها مع فلسفة متطلبات الجامعة، بوصفها مقرَّرات تهدف إلى تنمية الثقافة العامة، وبناء الشخصية الجامعية المتوازنة، وتعزيز التفكير العلمي والهوية الوطنية الجامعة.

6. أظهرت الدراسة وجود عدد من الملاحظات المتعلقة بمدى توافق بعض المقرَّرات مع المعايير الأكاديمية المتعارف عليها في بناء المقرَّرات الجامعية، ولا سيما فيما يتصل بعملية تصميم المناهج، وبتوازن المحتوى، وتنوع المراجع، واتساق الأهداف مع المضمون العلمي.

7. بينت الدراسة أن بعض الإجراءات المتعلقة بإعداد متطلبات الجامعة والإشراف عليها، تمثل تحولًا عن الأطر الأكاديمية المنظِّمة لإعداد المقرَّرات الجامعية،

وهو ما يكشف عن مدى سيطرة جماعة الحوثي على المؤسسات الأكاديمية، بقدر ما يثير الحاجة إلى تعزيز استقلالية تلك المؤسسات، في الجوانب العلمية والأكاديمية.

8. خلصت الدراسة إلى أن المحافظة على جودة متطلبات الجامعة، تستلزم أن تُبنى هذه المقرَّرات، وفق فلسفة التعليم الجامعي، والمعايير الأكاديمية والتربوية والنفسية، والأنظمة المنظمة للتعليم العالي، بما يحقق رسالتها التعليمية والثقافية على الوجه المنشود.

## ثانيًا: التوصيات:

1. التأكيد على بناء متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية وفق فلسفة التعليم الجامعي، المستندة إلى الثوابت الشرعية والوطنية، وبما يحقق أهدافها في تنمية شخصية الطالب الجامعي، وتعزيز هويته الوطنية، وتنمية قدراته الفكرية والثقافية.

2. الالتزام بالمعايير الأكاديمية المعتمدة عند إعداد متطلبات الجامعة أو تطويرها، بما يشمل بناء توصيفات المقرَّرات، وصياغة مخرجات التعلم، واختيار المحتوى العلمي، واعتماد المراجع المناسبة.

3. تعزيز دور المجالس واللجان العلمية المختصة في الجامعات في إعداد متطلبات الجامعة ومراجعتها وتطويرها، بما يكفل استقلالية القرار الأكاديمي.

4. إخضاع متطلبات الجامعة للمراجعة العلمية الدورية من قبل لجان أكاديمية متخصصة؛ لضمان مواكبتها لمستجدات المعرفة، وتحقيقها لأهدافها التعليمية والثقافية.

5. العناية بتطوير متطلبات الجامعة بما يسهم في ترسيخ قيم المواطنة، والهوية الوطنية الجامعة، والتفكير النقدي، والمسؤولية المجتمعية، في إطار رسالة الجامعة ووظائفها.

## ثالثًا: المقترحات:

1 – القيام بدراسات تقويمية (كمّية) لكل مقرَّر من مقرَّرات متطلبات الجامعات اليمنية، في المناطق الخاضعة للسيطرة جماعة الحوثي.

2 – إجراء دراسات علمية مقارنة، تتناول متطلبات الجامعة في الجامعات اليمنية وغيرها من الجامعات العربية؛ للإفادة من التجارب الأكاديمية الرائدة في تطوير هذه المقرَّرات.

3 – تقديم دراسة علمية مركّزة حول المعايير الموضوعية الدقيقة، لاعتبار موضوعات مساق معيّن ومفرداته مندرجة ضمن دراسة المتطلبات من سواها.

## قائمة المصادر والمراجع:

### الكتب والمقرَّرات الجامعية:


- الحوثي، حسين بدر الدين، (1422هـ)، يوم القدس العالمي، ملزمة لمحاضرة أُلقيت بتاريخ 1422/9/28هـ.
- الرشيدي، غازي عنيزان، أسلوب تحليل المحتوى النوعي: رؤية تحليلية وممارسة عملية،1444هـ/2023م، ط الأولى، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- زيد، علي محمد، (1981م)، معتزلة اليمن: دولة الهادي وفكره، ط1، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني؛ بيروت: دار العودة،
- شرف الدين، علي يحيى، وآخرون، (1444هـ/2023م)، الصراع العربي الإسرائيلي، ط3، صنعاء: الجيل الجديد ناشرون.
- العباسي العلوي، علي بن محمد عبيد الله، (د، ت)، سيرة الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، تحقيق: سهيل زكّار، د، ط، د، م: د، ن،
- عزّان، محمد يحيى، الصحابة عند الزيدية، 1436هـ/2015م، ط الثالثة، صنعاء: مركز التراث والبحوث اليمني،
- العسّاف، صالح بن حمد، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية،1416هـ/1995م، ط الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان.
- الماخذي، محمد يحيى، وآخرون، (1438هـ/2017م) ، الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، صنعاء: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- الهادي يحيى بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الهادي (تحقيق: مكتبة أهل البيت وتقديم: مجد الدّين المؤيدي)، 1443هـ/2023م، ط الأولى، صعدة- اليمن: مكتبة أهل البيت.
- هاشم، نادية سلامه، البحث الكيفي في التربية- البحث الأثنوجرافي نموذجًا مدخل إلى مناهج البحث في التربية (ضمن كتاب: مدخل إلى مناهج البحث في التربية: البحوث الكيفية/ بحوث الفعل)، تحرير نادية جمال الدّين، د، ت، د، ط، د، م: د، ن.
- هيس، شارلين، وباتريشا بيبر ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، (ترجمة هناء الجوهري)، 2011م، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
- وحدة المتطلبات، (1445هـ/2023م)، الثقافة الإسلامية، ط3، د، م: د، ن.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (1438هـ/2017م) الثقافة الوطنية، ط1،

د، م: د، ن.
– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (1440هـ/2018م)، الثقافة الإسلامية، ط2، صنعاء: الجيل الجديد ناشرون.
–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(1442هـ/2020م)الثقافة الإسلامية، د، ط، د، م: د، ن.
–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (1442هـ/2020م)الثقافة الوطنية، د، ط، د، م: د، ن.

## الوثائق والتعاميم:

– جامعة صنعاء، الإدارة العامة لشؤون مجلس الجامعة، (2024م)، تعميم بشأن إلزام طلبة الدراسات العليا الجدد «الماجستير والدكتوراه» بنشر بحث، بتاريخ 2024/2/28م، وثيقة منفصلة.

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب نائب الوزير، (2023م)، تعميم بشأن الاستمرار في تدريس مادة الصراع العربي الإسرائيلي لطلاب البكالوريوس، وإضافة مادة الصراع العربي الإسرائيلي (2) لطلاب الدراسات العليا، بتاريخ 2023/8/29م، وثيقة منفصلة.

– وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، مكتب الوزير، (2025م)، تعميم رقم (2014) بشأن تدريس المقرَّرات الثقافية «متطلبات الجامعة»، بتاريخ 1446/11/26هـ، الموافق 2025/5/24م، وثيقة منفصلة.

## المصادر الإلكترونية:

المصدر أونلاين، (27 يونيو 2026م)، «أستاذ جامعي يتذكّر تفاصيل ثمانية أيام في دورة حوثية (الأخيرة): قراءة في مضمون الخطاب واشتباك المحاضر مع الأساتذة أثناء عرض اعترافات زملائهم المعتقلين.

https://almasdaronline.com/articles/346118




# Scientific Journal

## of University of Saba Region

A Biannual Refereed Scientific Journal Issued by University of Saba Region

ISSN :2709-2747 ( Online )

ISSN :2709-2739 ( Print )

Volume 9, Issue 2, September , 2026